٢ ـ الاستقالة

وفي وقت سابق، كنت قد قدمت استقالتي للرئيس الراحل سجلت فيها أنه «منذ أن تخرجت في الكلية الحربية في أول نوفمبر ١٩٣٩، قضيت كل حياتي العملية في خدمة القوات المسلحة مؤمناً برسالتها عن اقتناع، مخلصاً لها عن عقيدة، ولذلك إحترفت عملي العسكري ـ عن إيمان وعقيدة ـ متفرغاً له دون غيره.

وخلال رحلة العمر، بحروبها وثوراتها، بحلوها ومرها، لم يتزعزع إيماني بأهمية وشرف هذه الخدمة الوطني. وإني أسجد لله شكراً على نعمته وتوفيقه أن كان لي شرف تولي أعلى المناصب العسكرية، وحمل أرفع الرتب العسكرية في مرحلة دقيقة وهامة في تاريخ البلاد.

لقد أمضيت في الخدمة أربعين عاماً ساهمت فيها بكل جهد ممكن بقدر ما استطعت، وأشعر حالياً ـ بكل الأرتياح ـ أنه قد حان الوقت، بعد هذه الفترة الطويلة، لأن أعتزل الخدمة. لذلك أرجو قبول استقالتي من وظيفة مستشار رئيس الجمهورية للشؤون العسكرية».

لقد جرت العادة في مصر أن يكون وزير الحربية موضع اهتمام رئيس الدولة، والتاريخ علمنا الكثير في هذا المجال. فالصراع على السلطة بين المشير عبد الحكيم عامر والرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان شديداً انتهى بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وانتحار عامر. وكانت هناك خلافات في وجهات النظر السياسية والعسكرية بين الرئيس الراحل السادات وكل من وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، ومن بعده الفريق أول محمد صادق، ونال كل منهما الرذاذ نتيجة لذلك.

ومن هنا تصور البعض أن قيوداً فرضت عليَّ بعد أن تركت الوزارة، ولذلك جاء الكثيرون من الأصدقاء أو الصحفيين المصريين والأجانب لزيارتي بالمنزل ليتأكدوا من عدم صحة ذلك وهي حقيقة لا بد أن أقولها وأسجلها.

لقد كنت جندياً محترفاً طول مدة خدمتي، وأعتز بذلك كثيراً إيماناً مني بأن السياسة إذا دخلت الجيش أفسدته. ولقد كانت فترة خدمتي كوزير للحربية وقائد عام القوات المسلحة، هي فترة صراع عسكري مع إسرائيل، ولم تكن الحرب انتهت معها حتى انتهت خدمتي في القوات المسلحة.

وبعد حوالي أسبوعين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وقبل بدء المباحثات لعقد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بأيام كنت خارج الوزارة بعيداً عن العمل العام بالدولة.

وبعد فترة ما تبلغ لي قبول استقالتي، وأسعدني أن صدر القرار الجمهوري في ١١ نوفمبر ١٩٨٠ بقبولها، وفيها النص الذي كنت أتمناه وأريده وهو التقاعد (بناء على طلبي).